**المستوى الطور الثالث**

**السنة الدراسية 2021-2022**

**عنوان المقياس: علاقة المواطن بمرفق العدالة**

**الدرس الثاني :الإدارة الإلكترونية آلية لتجسيد فكرة تقريب العدالة من المواطن**

**تمهيد:**

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية حتمية لا مفر منها في ظل الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم ،فتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات أصبحت أحد محددات النجاح في عصر التكنولوجيا . وباعتبار أن قطاع العدالة يعتبر من بين أهم قطاعات المرفق العام الذي شهد إصلاحات في عملية التسيير الإداري والقضائي. وذلك تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين المرافق العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية. فإن مجهودات الدولة انصبت في عملية إصلاح الجانب الإداري و القضائي لقطاع العدالة، وذلك بما يتماشى والتطورات التي يعرفها العالم في ميدان العدالة الرقمية.

وبغرض الإحاطة بالاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة لتقريب مرفق العدالة من المواطن نتناول أولا الجانب الإداري من رقمنة قطاع العدالة وثانيا الجانب القضائي منه.

**أولا: الجانب الإداري المتعلق برقمنة قطاع العدالة.**

 يشهد مرفق العدالة تحولا رقميا مهما بالاعتماد على مجموعة من التطبيقات التي اعتمدتها وزارة العدل من أجل الرفع من الأداء وتحسين مستوى الخدمات المقدمة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في مجال التواصل والاعلاميات التي أتت بها الثورة العلمية، وكان لها تأثير على طريقة العمل الإداري و القضائي من خلال تحديث مفهوم العدالة وتحوله نحو الرقمنة.

ويعتبر المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المتضمن تنظيم وزارة العدل الذي تضمن إنشاء مديرية العصرنة، و القانون رقم 15 -03 المتعلق بعصرنة العدالة، أول الآليات التشريعية المكرسة لعدالة رقمية فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم 15-03 يـهدف هذا الـقانـون إلى عصرنـة سير قطاع العدالة من خلال:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل،

-إرســال الــوثــائق والمحــررات الــقــضــائــيــة بــطــريــقـة إلكترونية‘

- اســـتــخـــدام تــقـــنـــيــة المحـــادثـــة المـرئـــيـــة .

وبالفعل فقد تم إنجاز وتطوير شبكة اتصال داخلي خاصة بقطاع العدالة، تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصـرية، والتي تعد بمثابة بنية تحتية وقاعدة مادية ضرورية لاستغلال مختلف الأنظمة المعلوماتية المطورة من طرف كفاءات القطاع. حيث قامت بوضع العديد من التطبيقات الإلكترونية ، كما سعت إلى تبسيط الإجراءات القضائية ، إضافة إلى القضاء على الأرشيف الورقي واستبداله بالأرشيف الالكتروني ضمانا لمبدأ الاقتصاد في تكلفة القطاع ، وتصحيح الأخطاء المادية للمغتربين دون التنقل إلى أرض الوطن ، كما أصبح من الممكن للمواطن أن يستخرج العديد من الوثائق الإدارية إلكترونيا بواسطة الولوج إلى شبكة الأنترنيت، وذلك في الحالات التالية:

-استخراج  القسيـمة رقم 03 لصـحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيـا،كما يمكن للجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على شهادة الجنسية، ممضاة إلكترونيا، وذلك عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

– تمكين الجالية الجزائرية بالخارج والأجانب الذين سبق لهم الإقامة بالجزائر من الحصول علىالقسيـمة رقم 03 لصـحيفة السوابق القضائية، ممضاة إلكترونيا، وذلك عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

– اتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا، عبر الإنترنت.

– توفير خدمة سـحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها.

– توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالـة المدنية، لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الإنترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.

**–** تمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (البطاقة رقم 2)، ممضاة إلكترونيا.

**–** تمكين المواطن من التسجيل للاستفادة من خدمة استخراج النسخة الإلكترونية عن بعد، لصحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 3)، للمدانين وغير المدانين.

كما تم استحداث فضاءين بالموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل، الأول تحت اسم انشغالات  بغرضتلقي انطباعات وتطلعات وانشغالات المواطنين عن بعد، بخصوص مختلف خدمات مرفق العدالة.والثاني تحت اسم **أقترح ويهتم** بتلقي اقتراحات ومساهمات المواطنين عن بعد، بخصوص تحسين نوعية خدمات مرفق العدالة.

**ثانيا: الجانب القضائي المتعلق برقمنة قطاع العدالة.**

  رقمنة الملف القضائي في جميع مراحله، بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج ال جلسات.

– توفير إمكانية تتبع مآل القضايا، والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.

**–** فتح عناوين إلكترونية لاستفادة المواطن من الخدمات القضائية عن بعد، وإتـاحة خدمة المصادقة على صـحة الوثائق القضائية، الموقعة إلكترونيا والمسحوبة عبر الإنترنت.

**–** استحداث مركز للنداء، بعنوان قطاع العدالة، قصد التكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والرد عن استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي والقانوني، من خلال الرقم الأخضـر 10-78

– تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من طرف الجهات القضائية، التي تستند على نظام آلي متكامل وقاعدة معطيات وطنية،مع إقرار التحفيزات في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، بتمكين المعنيين من الاستفادة من نظام الدفع بالتقسيط ومن نسبة تخفيض المبالغ المستحقة في حالة التسديد الطوعي.

**–** إنشاء **أرضية النيابة الإلكترونية “e-nyaba”**لتمكين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات والمؤسسات، الشركات الخاصة والجمعيات، …) من تقديم الشكاوى أو العرائض أمام النيابة عن بعد.

إلى جانب هذه الخدمات الإلكترونية فإنه تم إنشاء هدة أنظمة تساهم في تحسين الخدمت العمومية أهمها:

* نظام تسيير ومتابعة المسار المهني للقضاة و أمناء الضبط: والذي يعتبر وسيلة مهمة للانتقال من التسيير الكلاسيكي للموارد البشرية إلى التسيير الآلي يعتمد على التوثيق إلى تسيير آليي ساهم في التسيير العملي للنشاط الإداري والقضائي
* النظام الآلي لتسيير ملف الأرشيف التاريخي: يتكفل هذا النظام بفئة المحبوسين أثناء فترة حرب التحرير الكبرى و يهدف إلى تقديم خدمة للمساجين القدامى إبان حرب التحرير. وكذا حفظ هذه الوثائق المهمة من أجل الحفاظ على الذاكرة الوطنية.

و في نفس هذا السياق تم اعتماد نظام اخر يتمثل في رقمنة الأرشيف القضائي الذي

الذي يسعى إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره، من خلال الاستعانة

**إنشاء بوابة للقانون الجزائري:** كشف مدير الاستشراف بالمديرية العامة لعصرنة العدالة بوزارة العدل مجاجو مصطفى الثلاثاء عن جديد بوابة القانون الجزائري وماتم إنجازه لتحسين وتفعيل دور هذه البوابة من أجل تكريس الشفافية في قطاع العدالة، وأفاد بأن بوابة القانون الجزائري تتضمن مختلف قرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة والقرارات المدنية والإدارية ، والصادرة منذ 1989حتى 2019؛ وذكر ذات المتحدث بأهمية هذه البوابة للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم، حيث بإمكانهم الاطلاع على أهم النصوص التشريعية ذات الصلة بمناخ الأعمال والحصول على المعلومة في أقرب وقت ، وأضاف بأنها مرتبطة بالبنك الدولي وتضمن الشفافية في مجال الأعمال.

ورغم أن هذه الرقمنة بسطت الإجراءات القضائية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل تأتي في مقدمتها عدم التحكم في التكنولوجيا التي تأتي من الدول المتقدمة، وذلك لإرتباط العصرنة بالإدارة الإلكترونية مما يقتضي تناولنا مفهوم عصرنة قطاع العدالة .

**ثالثا:مفهوم عصرنة فقطاع العدالة:**

لا يمكن الإحاطة بتعريف عصرنة العدالة دون الوقوف عند مفهوم المرفق العام الإلكتروني هذا الأخير الذي يرتبط بالإدارة الإلكترونية وعليه بغرض الإحاطة بمفهوم عصرنة العدالة نتطرق أولا لتعريف الإدارة الإلكترونية ثم المرفق العام الإلكتروني.

**1\_ تعريف الإدارة الإلكترونية:**

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر إلى أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، وكان أغلبها قدم الإدارة الإلكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف.

والإدارة الالكترونية يمكن أن تشمل كلا من الاتصالات الداخلية والخارجية لأي منظمة.

وقد عرفها البعض بأنها "تلك العملية الإدارية القائمة على الإفادة من الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهدافها ".

 وتم تعريفها أيضا بإنها" استخدام خليط من التكنولوجيا لأداء الأعمال والإسراع بهذا الأداء وإيجاد آلية متقدمة لتبادل المعلومات داخل المنظمة وبينها وبين المنظمات الأخرى**".**

ونحن نعتبر بأن أقرب تعريف للإدارة الإلكترونية، ذلك الذي يقوم على عملية تحقيق مهام وأهداف المؤسسة الإدارية بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية الحديثة وصولا إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق والقضاء على الروتين وتحسين الخدمات التي يقدمها المرفق العام .

و تقدم الإدارة الإلكترونية مزايا عديدة من أبرزها :

- توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .

- التخلص من البيروقراطية ،و اللوائح الروتينية التي تعتبر سبب رئيسي في تعطيل مصالح المنتفعين .من خدمات المرفق العام.

- سرعة انجاز المهام .

- ازالة العوائق الجغرافية ،و التخلص من بعد المسافات .

- الشفافية في الأداء، حيث تصبح كافة المعاملات قابلة للمساءلة والمراجعة من قبل المستفيدين من الخدمة، وبالتالي القضاء على الفساد الإداري من رشوة ومحسوبية وغيرها.

**2- تعريف المرفق العام الالكتروني:**

يقصد بالمرفق العام الإلكتروني ذلك المرفق الذي يقدم خدماته من خلال مواقع وبوابات حكومية إلكترونية يمكن الوصول إليها في أي وقت، ومن أي مكان عبر التراب الوطني، وأحيان خارجه، من ميزاته توفير الوقت والجهد وتقليل التكلفة مع زيادة الفعالية كما يمكن تعريفه بأنه:'' استخدام نتاج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها"

ويمكن إعطاؤه تعريفا بأنه:'' عبارة عن وحدات، مشروعات وهيئات إدارية تدبرها الدولة بنفسها أو تحت إشرافها وفي نطاق القانون العام للقيام بأعمال وأنشطة عامة اقتصادية، اجتماعية أو إدارية لتحقيق أهداف عامة من أجل إشباع حاجات عامة مادية أو معنوية عن طريق بوابة حكومية إلكترونية''. ويمكن تعريفه بأنه:'' تقديم خدمة عمومية للجمهور بطريقة منتظمة تلبية لاحتياجات المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة عن بعد باستخدام التقنية الرقمية".

من خلال هذه التعاريف يتبين بأن المرفق العام الإلكتروني يعتبر نظام متكاملا من المكونات المعلوماتية والمالية والتقنية، وبالتالي لابد من توفر مقومات عديدة من أهمها:

1. **المقومات التقنية**: فالمرافق العامة الإلكترونية تعتمد على مجموعة من المستلزمات التقنية التي تعتمد على الأجهزة من حواسيب و أجهزة سلكية ولا سلكية....
2. **المقومات البشرية**: حيث يجب توفير العناصر البشرية التي لديها مهارات وقدرات فنية ولن يتأتى ذلك دون الاهتمام بالمورد البشري. فأهم أدوار إدارة الموارد البشرية هو تعزيز خبرات موظفيها بغرض تحقيق أهداف المنظمة، وفي حالة قطاع العدالة فإن الهدف الرئيسي الذى تسعى لتحقيقه هو تقديم خدمات عمومية تلقى رضى الجمهور.
3. **المقومات القانونية**: وذلك بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات والمعلومات الإلكترونية وذلك بتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية.
4. **المقومات المالية:** يجب توفر مستوى مناسب من التمويل، حيث يمكن تمويل المرفق العام الإلكتروني من إجراء صيانة دورية وتدريب الموظفين من أجل تقديم الخدمات العامة بشكل جيد ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا على مستوى العالم.